جامعة القاهـرة
كلية الحقوق
****

الخصخصـــة

وتأثـــيرها علىٰ علاقـــات العمل

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير
في القانون

مقدمه من الباحث

حســن عطيــه حجـــى

تحـت إشـــراف

الأستاذ الدكتور / أحمد حسن البرعى

أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

جامعة القاهرة

كلية الحقوق

الخصخصة

وتأثيرها على علاقات العمل

رسالة مقدمة من الباحث

حسن عطية حجي

عضو الجهاز المركزى للمحاسبات

لنيل درجة الماجستير فى القانون

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

السيد الاستاذ الدكتور / أحمد حسن البرعى

أ. رئيس قسم التشريعات الاجتماعية - كلية الحقوق - جامعة القاهرة.

(مشرفاً ورئيساً)

السيد الاستاذ الدكتور / عبد الباسط محمد عبد المحسن

أ. التشريعات الاجتماعية المساعد - كلية الحقوق - جامعة القاهرة.

(عضـــــواً)

السيد الاستاذ الدكتور / محمد عبد الله نصار

عميد كلية الإدارة - الجامعة العمالية.

(عضـــــواً)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى * أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى * إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى * أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى * عَبْدًا إِذَا صَلَّى * أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى * أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى * أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى * كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعَ بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ * فَلْيَدْعُ نَادِيَه * سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ * كَلاَّ لاَ تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾

صدق الله العظيم

عِلمُنا هذا رأيٌ ... فمن جاء بأحسن منه قبلناه

الإمام أبو حنيفة

إهـــــــــداء

إلـــــي

روح والدي رحمه الله

إلـــــي

والدتي الحبيبة

قمر أمسي وشمس يومي وإشراقة غدى

إلـــــي

الإنسانة التي وهبني الله إياها لتكون شريكة حياتي

إلـــــي

كل من تعلمت على يديه حرفاً هجاء

إلـــــي

بلدنا مـــــــصـــــــر

التي أتمني أن تكون أعظم بلدان الدنيا

إليكم أهدي هذا العمل المتواضع إيمانا

بالعطاء ووفاءاً بالعهد .

الـبـاحـث

حسن حجي

مُقَدِّمَة

مقدمة البحث

فى عالم تسوده المنافسة الإقتصادية الشديدة ، لم تعد " الإشتراكية " تصلح كنظـام للحكـم بأوهامها وأحلامها البعيدة عن الواقع ، المتجاهلة لتطلعات الإنسان وطموحاته ، المتغافلة عن حركة العالم والناس ، والمفتقرة للتطور والحداثة ، والتى أصبحت مع تطور البشرية ، نظاماً لا ينـهض بتبعات الحاضر ، ولا بمتطلبات المستقبل[١].

لذلك تصاعدت الدعوة إلى الخصخصة (privatization) ، والتـى تعنـى نقـل ملكيـة الشركات والمشروعات العامة إلى القطاع الخاص . ولفظ " الخصخصة " هذا ، يشير إلـى حقيقـة غاية فى الأهمية ، وهى تقلص الإقتصاد الإشتراكى ، وانحسار ملكية الدولة ، وإزدياد دور القطـاع الخاص فى الإقتصاد القومى ، والتحول من أشكال القطاع العام إلى أشكال القطاع الخاص [٢] .

وقد جاءت عملية الخصخصة ، كرد فعل لحركة تأميمات واسعة قامت بها الدولـة ، ثبـت فشلها ، كما جاءت وليدة التجديد وباعث التطور[٣] .

فمع ثورة الإتصالات الهائلة ، التى شهدها النصف الأخير من هذا القـرن ، لـم تسـتطع السلطات الحاكمة ، فى الدول الإشتراكية ، بأجهزة إعلامها ودعايتها المتواصلة المستمرة ، أن تقنع الفرد بأن مجتمعه الإقتصادى من أفضل المجتمعات إقتصادياً، وأن الجنة المنشـودة علـى أرضـه سوف تتحقق قريباً، وأن عليه أن يستمر فى صبره وأدائه حتى تتحقق لـه الرفاهيـة الإقتصاديـة الموعودة، و فقد الفرد ثقته فيما يجرى حوله، وما يراه مـن معـدلات نمـو بطيئـة للقطاعـات الإقتصادية والخدمية، وعجز مزمن في ميزانية الدولة، وتضخم مكبوت ، وإختفاء للسلع والخدمـات التى تشبع حاجاته الأساسية، كالمأكل والملبس والمسكن[٤]. أضف إلى ذلك بطالة مقنعة وسـافرة، وعجز مرهق فى ميزان مدفوعات بلده، ومديونية دولية ومحلية عالية، وهو يرى كل ذلك ، ويقارن

---

(١) محمد خالد : المسار العمالى الجديد والقرن الواحد والعشرون – الطبعة الأولى – دار المعارف ١٩٩٨ ، ص ١٤ .

(٢) محمد صالح الحناوى ، أحمد ماهر : الخصخصة بين النظرية والتطبيق المصرى ، الإسكندرية – دار المعرفة الجامعية ، ص ٢٠ .

(٣) أحمد محمد محرز : الخصخصة النظام القانونى لتحول القطاع العام إلى القطاع الخاص – كتاب الأهرام الإقتصـادى العدد ٩٩ ، ١٩٩٦ ، ص ١٢ .

(٤) مدحت حسنين : التخصيصية (السياسة العربية بشأنها دواعيها والأهداف المرجوة منها) ، الطبعـة الأولى – دار سعاد الصباح ١٩٩٣، ص ١٥ .

فهرس

الموضـــــــوع	الصفحة
المقدمـــة :	أ – ز
الفصل التمهيدى	
التطور التاريخى لإقتصاد مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين	
مقدمة وتقسيم	٢
المبحث الأول : بداية تدخل الدولة فى إدارة المشروعات (١٩٥٢ – ١٩٦١)	٥
المبحث الثانى : مرحلة التأميم الشامل (١٩٦١ – ١٩٧٤)	٩
المبحث الثالث : مرحلة الانفتاح الإقتصادى (١٩٧٤ – ١٩٨١)	١٥
المبحث الرابع : مرحلة الإصلاح الإقتصادى (١٩٨٢ – ١٩٩١)	٢١
المطلب الأول : سياسة التحرر الإقتصادى	٢٤
المطلب الثانى : تحرير الأسعـــــار	٢٤
البند الأول : تحرير أسعار الفائدة المصرفية	٢٥
البند الثانى : تحرير وتوحيد سعر صرف الجنيه المصرى	٢٥
البند الثالث : تحرير اسعار المنتجات ومستلزمات الإنتاج	٢٦
المطلب الثالث : السياسة النقدية والمالية وضبط الطلب النقدى	٢٦
البند الأول : فتح المجال أمام عمليات السوق	٢٧
البند الثانى : تعديل نسبة الإحتياطى النقدى	٢٧
البند الثالث : تعديل نسبة السيولة	٢٧
البند الرابع : السقوف الإئتمانيـــة	٢٧
البند الخامس : قانون سرية الحسابات	٢٨
البند السادس : نظام التأمين على الودائع	٢٨
البند السابع : الضريبة العامة على المبيعات	٢٨
المطلب الرابع : حفز القطاع الخاص وتشجيع دوره فى التنمية	٢٨
المطلب الخامس : إنشاء الصندوق الإجتماعى للتنمية	٢٩
المطلب السادس : تحرير وتطوير القطاع العام	٣٠
المبحث الخامس : مرحلة الخصخصة (١٩٩١ حتى الأن)	
المطلب الأول : الخطوات التى اتبعتها الحكومة المصرية لتنفيذ برنامج الخصخصة	٣١
المطلب الثانى : القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ (قطاع الأعمال العام)	٣٤

الموضـــــــوع	الصفحة
البند الأول : حقوق العمال فى ظل قانون قطاع الأعمال العام	٣٦
البند الثانى : أهداف قانون قطاع الأعمال العام	٣٨
البند الثالث : خصائص قانون قطاع الأعمال العام	٣٩
البند الرابع : مدى دستورية قانون قطاع الأعمال العام	٤٠
البند الخامس : الجوانب السلبية لقانون قطاع الأعمال العام	٤٣
المطلب الثالث : القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (سوق رأس المال)	٤٥
البند الأول : تأسيس إتحاد العاملين المساهمين	٤٥
البند الثانى : صناديق الإستثمار	٤٧
الباب الأول	
الخصخصـــة	
الفصل الأول	
مفهـــوم الخصخصـــة	
المبحث الأول : ماهية الخصخصة والدوافع التى أدت إليها	٥٠
المطلب الأول : ماهية الخصخصة	٥١
المطلب الثانى : الدوافع التى أدت الى الخصخصة	٥٦
المبحث الثانى : أساليب الخصخصة	٦١
المطلب الأول : أساليب الخصخصة	٦١
البند الأول : الطرح العام للأسهم	٦١
البند الثانى : الطرح الخاص للأسهم (البيع المباشر)	٦٢
البند الثالث : بيع الأصـــــول	٦٣
البند الرابع : نظام مقايضة الديون بأسهم فى المشروعات العامة	٦٣
البند الخامس : عقود الإيجار والإدارة	٦٣
البند السادس : التصفيـــــة	٦٤
البند السابع : إدخال شريك خاص فى المشروعات العامة	٦٥
البند الثامن : المنافســـــــة	٦٥
المطلب الثانى : البيع الى العاملين بالمشروع (إتحاد المساهمين)	٦٧
المطلب الثالث : الجهات القائمة على تنفيذ برنامج الخصخصة	٧٢
المطلب الرابع : القواعد المنظمة لبرنامج الخصخصة	٧٨
البند الأول : أهداف الحكومة	٧٨
البند الثانى : المبادىء الأساسية لتنفيذ برنامج الخصخصة وضمان نجاحها	٧٩
البند الثالث : مكونات برنامج الخصخصة	٨٢

الموضـــــــوع	الصفحة
البند الرابع : معايير إختيار الشركات التابعة المرشحة للخصخصة	٨٣
البند الخامس : قواعد التقييم والبت فى العروض المقدمة من المستثمرين	٨٤
المبحث الثالث : العوامل المؤثرة على إختيار أساليب الخصخصة مع تطبيقات على البرنامج المصرى للخصخصة	٨٥
المطلب الأول : العوامل المؤثرة على إختيار اسلوب الخصخصة.....	٨٦
البند الأول : أهداف الحكومة من وراء الخصخصة.....	٨٦
البند الثانى : الوضع المالى والهيكلى والتشريع للشركات المطروحة للخصخصة	٨٧
البند الثالث : مستوى نمو وتطور أسواق المال المحلية	٨٨
البند الرابع : الظروف الإجتماعية والسياسية للدولة	٨٨
المطلب الثانى : تطبيق البرنامج المصرى للخصخصة.....	٨٩
البند الأول : تطبيقات البرنامج المصرى	٩٠
البند الثانى : استخدام حصيلة البيع	٩٣
الفصل الثانى	
مبررات تطبيق الخصخصة فى مصر	
تقديم :.....	٩٨
المبحث الأول : تدهور القطاع العام فى مصر	١٠٠
المطلب الأول : القطاع العام فى الدستور المصرى	١٠٠
البند الأول : أهداف القطاع العام	١٠٢
البند الثانى : لماذا لم تتحقق أهداف القطاع العام ؟.....	١٠٤
المبحث الثانى : المتغيرات العالمية وحتمية الخصخصة.....	١٠٧
الباب الثانـــى	
أثر الخصخصة على علاقات العمل	
الفصل الأول	١١٥
علاقات العمل	
المبحث الأول : مفهوم علاقات العمل	١١٦
المطلب الأول : مفاهيم العمـــــــل.....	١١٨
المطلب الثانى : نشأة علاقات العمل الجماعية.....	١٢١
المطلب الثالث : الأسس والركائز التى تقوم عليها علاقات العمل فى النظام القانونى المعاصر	١٢٥
المبحث الثانى : المسار الجديد لعلاقات العمل فى ظل الخصخصة	١٣٤
المطلب الأول : رقابة الدولة على القطاع العام قبل الخصخصة	١٣٥

الموضـــــــوع	الصفحة
المطلب الثانى : دور الدولة الرقابى بعد الخصخصة	١٤٠
البند الأول : الإطار التشريعى للرقابة على الخصخصة	١٤١
البند الثانى : الرقابة على المشروعات التى يتم تخصيصها	١٤٢
المطلب الثالث : الدور الاجتماعى للدولة فى ظل الخصخصة	١٤٣
المطلب الرابع : تغيير علاقة العمل داخل المشروع فى ظل الخصخصة	١٥١
المطلب الخامس : طبيعة العلاقة الوظيفية بين الشركة والعاملين فى شركات القطاع الخاص ومفهوم السلطة التنظيمية لصاحب العمل	١٥٤
البند الأول : الأثر المترتب على إنتقال ملكية شركات قطاع الأعمال العام من الملكية العامة الى الملكية الخاصة	١٥٥
البند الثانى : مفهوم السلطة التنظيمية لصاحب العمل	١٥٧
المطلب السادس : مزايا علاقة العمل بالمشروع بعد الخصخصة	١٦١
المبحث الثالث : دور النقابات العمالية فى ظل الخصخصة	١٦٤
المطلب الأول : حاضر الحركة النقابية فى ظل الإصلاح الإقتصادى	١٦٥
المطلب الثانى : النقابات العمالية وعلاقات العمل الجديدة	١٦٨
البند الأول : المعوقات التى قد تعترض المفاوضة الجماعية	١٧٢
البند الثانى : التفاوض فى ظل الوظيفة العامة	١٧٣
المطلب الثالث : التصور المستقبلى لدور الحركة النقابية	١٧٥
البند الأول : دور النقابات فى تحديد الأجور	١٧٩
الفصل الثانـــى	١٨٠
أثر الخصخصة على سوق العمل	
المبحث الأول : تزايد حجم البطالة فى بداية التحول نحو الخصخصة	١٨١
المطلب الأول : أنواع وأشكال البطالة	١٨١
البند الأول : البطالـــة السافرة	١٨٢
البند الثانى : البطالة المقنعة	١٨٢
البند الثالث : البطالة الاحتكاكيـــة	١٨٣
البند الرابع : البطالـــة الفنيـــة	١٨٤
البند الخامس : البطالـــة الموسميـــة	١٨٤
البند السادس : البطالة الاختياريـــة	١٨٤
المطلب الثانى : ظاهرة البطالة	١٨٤
البند الأول : أسباب تفاقم مشكلة البطالة فى مصر	١٨٦

الموضـــــــوع	الصفحة
البند الثانى : حجم البطالة	١٨٨
المطلب الثالث : الأثار لإجتماعية للبطالة.....	١٩٠
المطلب الرابع : الأثار السياسية للبطالة	١٩١
المطلب الخامس : الأثار الإقتصادية للبطالة	١٩٣
المبحث الثانى : مشكلة العمالة الزائدة فى ظل الخصخصة.....	١٩٦
المطلب الأول : مشكلة العمالة الزائدة فى برنامج الحكومة المصرى	٢٠٠
البند الأول : الإحالة للمعاش المبكر طبقاً للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨	٢٠٤
البند الثانى : الإحالة للمعاش المبكر للعاملين بشركات قطاع الأعمال العام.....	٢٠٦
المبحث الثالث : الحلول المقترحة لعلاج مشكلتى العمالة الزائدة والبطالة.....	
المطلب الأول : التدريـــــب.....	٢١٢
البند الأول : موقع التدريب التحويلى من أنواع التدريب الأخرى	٢١٢
البند الثانى : إستراتيجية التدريب التحويلى	٢١٤
البند الثالث : المشاكل والمعوقات التى تواجه التدريب التحويلى	٢١٥
البند الرابع : الجهود التى تبذلها الدولة فى مجال التدريب	٢٢٠
المطلب الثانى : إقتراح بإنشاء صندوق للبطالة موازياً لعملية الخصخصة	٢٢٦
الخاتمة والتوصيـــات.....	٢٣٤
فهرس الموضوعات.....	